

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
ينادي بمقاطعة الانتخابات التشريعية

ان حزبنا ، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ، كاستمرار لحركة التحرير الشعبية ، و كحزب للطبقة العاملة و مجموع الكادحين ،

- انسجاما مع خطه النضالي الديمقراطي الذي سطره منافلوه الاوفيا ، بدمائهم و تضحياتهم الحسام على مدى اكثر من ثلاثين سنة ، من اجل بناء ديمقراطية حقيقة و شاملة : سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ،
- اقتناعا منه بانعدام الفعاليات الحقيقية لانتخابات تشريعية نزيهة و صادقة ، و بأن التزوير لا يمكن ان ينتج عنه سوى التزوير ،
- و بان مجلس النواب سيكون مغشوشا كسابقه ، و ان الديمقراطية الحقيقة يجب ان تكون من الشعب و الى الشعب و لن تتحقق في كواليس الحكم ،

فإن حزب الطليعة ينادي جماهير شعبنا لمقاطعة الانتخابات التشريعية يوم 25 يونيو لتقول :

- لا للتزوير اراده الشعب ، و ابعاده عن حقه في مراقبة تسيير شؤون البلاد ،
- لا للظلم و القهر و الاستبداد بالسلطة من طرف الطبقة الحاكمة و حفنة الطغاة المرتدين المستغلين لعرق الشعب ، و قمع الحريات العامة و الفردية و انتهاك حقوق الانسان و الاعتقال و الاختطاف و التعذيب و النفي ،
- لا للرشوة و الاحسوبية و استغلال النفوذ و انتشار الفساد الاخلاقي و الاداري و كل انواع الانحرافات الاجتماعية ،
- لا لسياسية التفجير و التجويع و التشريد و التجييل و البطالة ،
- لا لسياسة التبعية و نهب خيرات بلادنا .

ان حزب الطليعة يذكر بأن البرلمانات السابقة لم تكن سوى غرفا لتسجيل سياسة الطبقة الحاكمة الرجعية و اللاشعبية و اللاديمقراطية ، فانه ينادي ، بكلوعي و مسؤولية دون المزايدة على احد ، الى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية واسعة تضم كل القوى التي تعبر فعلا عن مطامع الكتلة الشعبية بكافة شرائحها المستغلة و المحرومة و المقرونة و المظلومة ، من اجل تحقيق البديل الديمقراطي التحرري الصحيح ، و ذلك :

- بضمان مشاركة الشعب بأكمله في وضع اسس الاصلاحات الديمقراطية الحقيقة ، و ذلك بانتخاب مجلس تأسيسي بالاقتراع العام المباشر مهمته صياغة مشروع دستور للبلاد و عرضه على الاستفتاء الشعبي .
- ارساء اسس حياة ديمقراطية سليمة باعطاء ممثلي الشعب سلطة حقيقة في التقرير و مراقبة سير شؤون البلاد و الحاكمين على كافة المستويات .
- ارساء دولة الحق و القانون بالغا كل التشريعات و القوانين المعادية للحريات العامة و انهاء ظاهرة التعذيب و ظاهرة الاعتقال و الاختطاف و النفي لاسباب سياسية او نقابية ، و سن قانون عفو عام و شامل لاطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين و النقابيين و عودة المنفيين و الكشف عن مصير المختطفين ، و فسح المجال لحرية التعبير و الرأي و الابداع و التجول و التجمع ، و حق الاحزاب .

ان حزبنا يؤكد من جديد ، استنادا الى التجارب السابقة و حقيقة الوضع الراهن في بلادنا ، ان الموقف السليم و المنجم هو مقاطعة الانتخابات التشريعية المقبلة .

و يوجه نداء حارا الى القوى الوطنية و الديمقراطية المخلصة أن تتنظر بكل موضوعية و نزاهة في حقيقة الوضاع ، و ان لا تساهم في تزكية الفش و تزوير الارادة الشعبية ، و ان تخثار طريق النضال من اجل تحقيق البديل الديمقراطي التحرري الصحيح لفمنان مستقبل وطننا و شبابنا ، مستقبل التنمية و التقدم و الازدهار و الحرية و الديمقراطية و العدالة و الغد الافضل .

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
عاشت الجبهة الوطنية الديمقراطية المناضلة

باريس 17/6/1993

فردرالية اوروبا الغربية و الوطن العربي

نداء

من أجل مقاطعة الانتخابات التشريعية وتأسيس جبهة وطنية للتضليل لتحقيق البديل التحرري والذي يصرّ على

إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية يوم 25 يونيو ، وذلك لعدد من الأسباب تم توضيحيها بالتفصيل في بيان المزبد الذي جدد نداءه إلى كل القوى العية بالبلاد من أجل تأسيس جبهة وطنية للنضال من أجل تحقيق برنامج حد أدنى مرحلي كبدائل تحرري وديمقراطي للانتخابات اللامعيبة واللامديمقراطية للطبقة العاكمة .

فيتسبّب لهم نداء حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ومقاطعتهم النضالية لمسلسل التزوير والانتخابات التشريعية يوم 25 يونيو 1993 ، ونصرتهم للبديل التحرري والديمقراطي ، سيقول المواطنون وكل القوى العية بالبلاد :

- لا للاستبداد بالحكم والسلطة من طرف الطبقة العاكمة وأقلية من المستغلين - لا للمزبورقاطية وديمقراطية الكوپا والكواليس - لا لديمقراطية الأسياد والإقطاع والأوليغارشية المالية -. لا لتهميش الشعب وقواه العية عن التقرير ومراقبة تسيير شؤون البلد من طرف العاكمين - لا لتزكية تزوير الإرادة الشعبية - لا لقمع المرويات النقابية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان - لا لظاهرة الامتثال والتعمذيب والاختطاف والقتل لأسباب سياسية ونقابية - لا للشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ والرشوة وتبييض الأموال العمومية وانتشار ظواهر الفساد وكل أنواع الانحرافات الاجتماعية - لا للانتخابات والسياسة اللاشعبية واللامديمقراطية للطبقة العاكمة ।

- لا لسياسة التبعية ونهب خيرات بلادنا من طرف المؤسسات المالية الدولية بواسطة أقلية من البدجوازية الكومبرادورية والإقطاع البديد - لا لتفويت المؤسسات العمومية تحت مظلة التقييمات الهيكيلية - لا لسياسة التلقيير والتجميل لواسع الفئات الشعبية ولتدمر قدرتها الشرائية ومستوى عيشهما - لا لسياسة البطالة التي تطال الملايين من أبناء الشعب وأكثر من 100.000 من الشباب خريجي الجامعات .

ويفتقّدونهم للانتخابات التشريعية يوم 25 يونيو 1993 ، سيقول المواطنون كذلك ومهم كل القوى العية بالبلاد :

- نعم لجبهة وطنية للنضال من أجل برنامج مرحلي حد أدنى كبدائل تحرري وديمقراطي - نعم لخسان مشاركة الشعب باكمله في وضع أسس الإصلاحات الديمقراطية - نعم لانتخاب مجلس تأسيسي بالاقتراع العام المباشر لوضع مشروع للدستور - نعم لتأسيس حكومة وطنية انتقافية للشهر على انتخاب المجلس التأسيسي انتخاباً حرفاً ونزيناً - نعم لوضع أسس ديمقراطية سلية وإعطاء ميثي

إن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
- كاستمرار لحركة التحرير الشعبية والحركة الاتعمارية
الأصلية وكحزب للطبقة العاملة ومجموع الكتلة الشعبية
الكافحة .

- وانسجاماً مع خط النضالي الديمقراطي الذي سطره مناضلوه الأولياء بدمائهم وتنفساتهم الجسام على مدى أكثر من ثلاثين سنة وجعله طيلة هذه المقدمة الزمنية ينال من أجل ديمقراطية حقيقة شاملة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وتأكيداً لواقعه المبدئية الثابتة ، وانطلاقاً من دراسته للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ببلادنا ومن الفلامس الموضعية التي استخلصها منها والتي أكدت الأحداث صحتها منذ انطلاق المسلسل الانتخابي في يوليو 1992 .. وقناعة منه بأن التزوير لا يمكن أن يتولد عنه سوى التزوير ، وأن الديمقراطي يجب أن تكون من الشعب وإلى الشعب .

- وحيث تأكد مرة أخرى أن الشعارات الزائفة حول الإصلاحات الديمقراطية وتنمية الانتخابات وشفافيتها وحول الوفاق بين أحزاب الحكم والممارسة البرلمانية ، لم تكن تستهدف سوى إجهاض الإرادة الشعبية مرة أخرى كما حدث ذلك عبر كل التجارب السابقة منذ 1962 .

- حيث أن الجميع يعترف بالتزوير في المسلسل انطلاقاً من التسجيل في الواقع الانتخابية إلى الانتخابات المعاية مررداً من الاستثناء حول الدستور في شتنبر 1992 .

- حيث أن الفترة المالية للانتخابات المعاية أكدت عدداً من المواقف سبق لحزب الطليعة أن ابرزها في وقتها مما أدى به إلى عدم تزكية مسلسل التزوير ومقاطعته جملة وتفصيلاً . ومن تلك المواقف أن ديمقراطية الطبقة العاكمة ما هي إلا ديمقراطية للواجهة ، ديمقراطية للأسيد وتستهدف استمرار الطبقة العاكمة في الإندراد بالحكم وتأييد سيطرة الطبقات السائدة وبنيتها واستغلالها لعمل الكاذبين وخیرات البلد . وإن الطبقة العاكمة ، لتنفيذ مخططها في تهميش الشعب من مراكز القرار ومراقبة العاكمين ، قد وجدت مرة أخرى في الأحزاب البرلمانية برمتها حليها مباشرة أو موضوعياً ، لتمرير آخر حلقة من حلقات التزوير والتزوير للإرادة الشعبية من خلال الانتخابات التشريعية المقبلة .

لأن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وجه نداء في 5 يونيو نشرت جريدة " الطريق " يدعو فيه كافة المواطنون

الصيغة والعمل على ترشيده - نعم لرفع الأجور والمرتبات والحد الأدنى للأجور ومراقبة الأسعار وممارسة التضخم المالي - نعم لمراجعة النظام الضريبي لتخفيف عبء الفئات الكادحة - نعم لسياسة حازمة وجدية للقضاء على البطالة وعلى الهجرة الإضطرارية في نفس الوقت - نعم لننهي سياسة تنموية في ميدان السكن والمصحة والمرافق الاجتماعية الأخرى - نعم لسياسة وطنية في ميدان التربية والتعليم تكون في خدمة التنمية الاقتصادية وتحسن هوبيتنا الثقافية وتتمي تراثنا المضارى - نعم لتشجيع المجالات والأندية الثقافية والرياضية - نعم للإهتمام بالشباب وتأطيره وتكوينه وتنقيمه وفتح أبواب المستقبل في وجهه - نعم لبرنامج للحفاظ على البيئة الطبيعية - نعم للدفاع عن السيادة الوطنية بإجلاء كل القوى الأجنبية من بلادنا وصياغة وحدة ومحوزة تربتنا الوطنية - نعم لسياسة قومية وخارجية تحررية مساندة لكل الشعوب الكافحة من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها وتقديمها وازدهارها، وعلى رأسها شعوب فلسطين والعراق وجنوب إفريقيا ولibia.

عن اللجنة الإدارية الوطنية

الشعب سلطة حقيقة في التقرير والتسيير ومراقبة المحاكمين على كافة المستويات - نعم لإلغاء كل التشريعات المنافضة للقوانين العامة والفردية. وتعديل القوانين المتعلقة بها وبحقوق الإنسان في اتجاه حمايتها وصياغتها وتوصيمها - نعم لوضع حد نهائى لظاهرة الاعتقال والاختطاف بسبب الرأى أو النشاط والإنتقام السياسيين والنقابيين - نعم لاحترام حق الإضراب والتعبير والنشر وحرية التجمول والقضاء على ظاهرة التعذيب بكل أنواعه - نعم لإصدار عفو شامل وإطلاق كافة المتقللين السياسيين والنقابيين وعدة المنفيين إلى وطنهم والكشف عن مصير المختطفين - نعم لإرساء دولة الحق والقانون وضمان استقلال القضاء - نعم لبرنامج استمجالي لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية - نعم لاختبارات تحريرية تجاه المؤسسات المالية والسوق الدولية ونبع سياسة وطنية مستقلة تعمل لفائدة تنمية بلادنا وتقدمها - نعم لإصلاح زراعي شامل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من المستوى المعيشي للفلاحين الفقراء والمد من الهمزة الفردية إلى المدن والخارج - نعم لتشجيع الاستثمارات المنتجة - نعم لتوسيع القطاع العام في المراقبة الاقتصادية والاجتماعية

جماهيري واسعة من شعبنا لواقعه المبدئية والنضالية

وإن حزينا يندد بكل قرة ب موقف السلطات التمعن بمنع عشرات من جمعيات المجاهيرية وأعتقال أكثر من مائة مناضلة ومناضل خلال الحملة الانتخابية وهو يعرفون ب موقف حزبهم للجماهير الشعبية.

وإن حزنا بشيد بكلة الناضلين والناضلات والجماهير الشعافية مع حزينا، لما بذله جميعا من جهود وما أبدوه من برجم سوى إدانتها لسل روبي ومسؤولية وصود في وجه كل أنواع التعنت والمضائق والقمع لنصرة المبادىء السامية لحزينا وأهداه النبلة وموافقته النضالية.

الباطفي 26-6-93
اللجنة الإدارية الوطنية

الشعب، وأن الواقع المزعوم ونهج الكواليس لم يكن يستهدف إلا إعادة إنتاج ديقراطية الواجهة والأسياد لتهييش السواد الأعظم من الأمة عن أي مركز من مراكز القرار أو مراقبة المحاكمين، ولإجهاض الإرادة الشعبية.

إن حزب الطبيعة يمتاز بالاستجابة الواسعة لمجاهير شعبنا لندائه بمقاطعة الانتخابات التشريعية ذلك النداء الذي لم يتترجم سوى إدانتها لسل التزوير وتطليقاتها نحو ديقراطية حقيقة، وإن ذلك لن يزيد حزينا إلا ثقة بسلامة مواقفه وأصواته للمضي قدما إلى الأمام في النضال في طبيعة شعبنا الكادح من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

إن اللجنة الإدارية الوطنية لحزب الطبيعة الديمقراطي الاشتراكي، قد تتبع المحلة الانتخابية وما شابها من خروقات مختلفة وتدخلات سافرة للسلطة وضغط وإكراه على المواطنين لصالح كل المشاركون في الانتخابات وبدون استثناء، وما تغض عن اقتراع 25 يونيو من نتائج، ولا يسمها إلا أن تسجل ما يلى :

لقد تأكد بصفة واضحة صحة خلاصات حزينا وموافقه النضالية المبدئية في مقاطعة سلسل التزوير جملة وتفصيلا، ومن أن التزوير لا يمكن أن يتسلط عنه سوى التزوير ومن أن الديمقراطية يجب أن تكون من الشعب والى والاشتراكية.